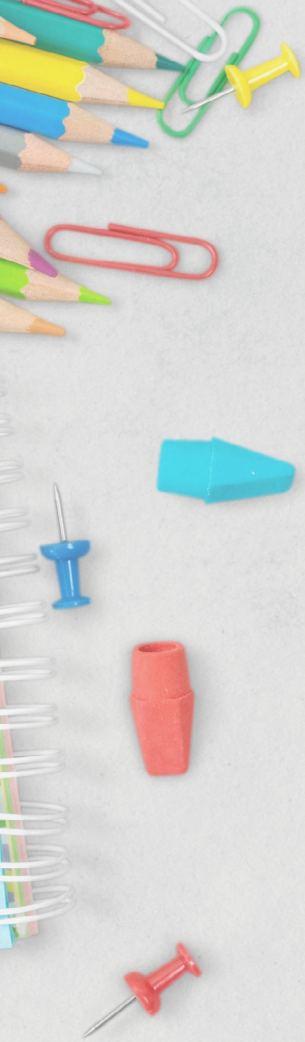

مُستبعدون من التعليم عبء الزيادات المستمرة للرسوم المدرسية في لبنان

محمد حمود

CLS
40 years

يستمر قطاع التعليم في لبنان في مواجهة تحديات كبيرة، كما كشف آخر استطلاع لمركز الدراسات اللبنانية لأهالي التلاميذ الذي أجري في أغسطس ٢٠٢٤. حيث قدَم هذا الاستطلاع أبرز النتائج حول الصعوبات المستمرة التي تواجه الأهالي والطلاب في ظل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتواصلة والعدوان الإسرائيلي، مما ينبئ بعام خامسٍ متتالي من عدم الاستقرار التعليمي. يغوص هذا المقال في نتائج الاستطلاع بهدف تحديد أبرز التحديات التي تعيق وصول الطلاب إلى تعليم ذي جودة والأعباء المالية التي يواجهها الأهالي.

شمل الاستطلاع عبر الإنترنت ٢٠٧٥ من أولياء الأمور من المحافظات اللبنانية الثمانية. من بين هؤلاء، كان ٩٪ من أطفالهم في مرحلة الروضة، و٤٧٪ في المراحل الابتدائية، و٢٨٪ في المراحل المتوسطة، و١٦٪ في المراحل الثانوية. لدى أغلبية المشاركين (٨٨٪) أطفال مسجلين في المدارس الخاصة، مقارنة بـ ٦٪ في المدارس الرسمية و٦٪ في المدارس الخاصة المجانية.

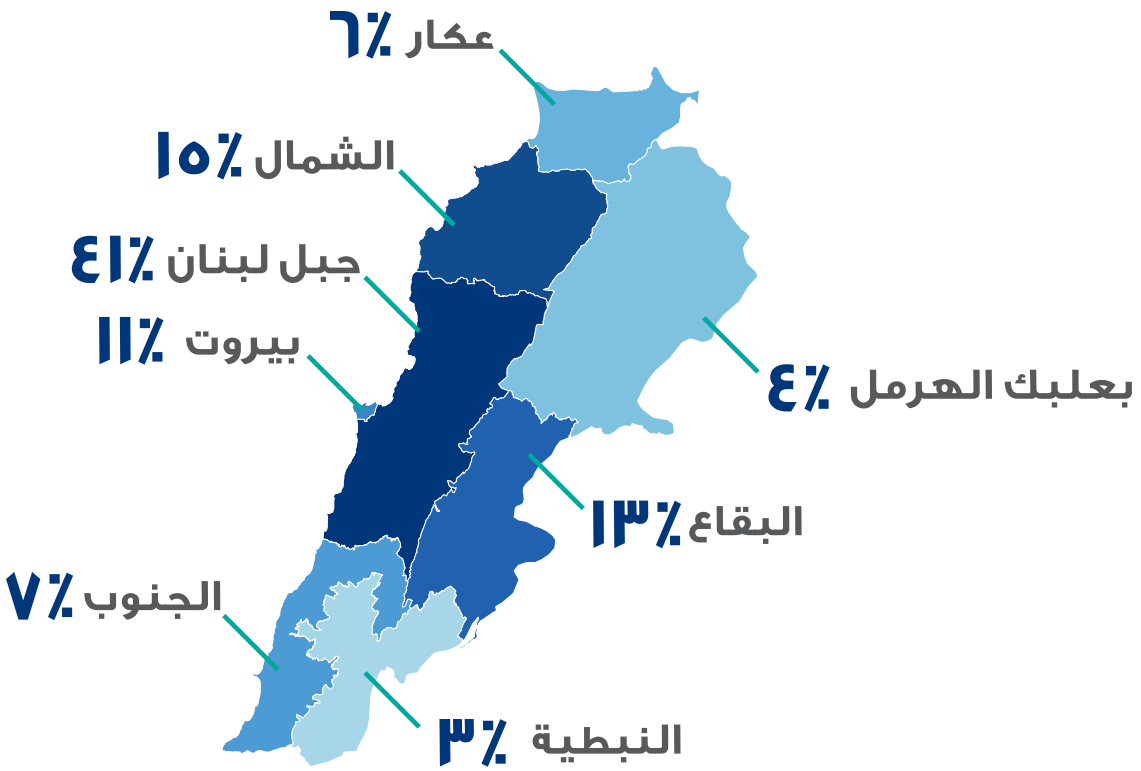

Figure I. توزع العينة

كانت الهجرة من المدارس الرسمية إلى الخاصة منخفضة نسبياً هذا العام، بحيث أفاد فقط ٤٪ من الأهالي بنقل أطفالهم من المدرسة الرسمية إلى الخاصة للعام الدراسي القادم، وذلك بشكل رئيسي بسبب تدهور جودة التعليم في المدارس الرسمية، بحسب ما أشار ٦٣٪ من المشاركين في الاستمارة. بالمقابل، نقل ٣٠٪ من الأهالي أطفالهم من المدرسة الخاصة إلى الرسمية، وكان الدافع بالدرجة الأولى هو عدم قدرتهم على تحمل الرسوم المدرسية في المدرسة الخاصة، بحسب ما أشار ٨٤٪ من الأهالي.

ومع ذلك، أقرت وزارة التربية والتعليم هذا العام رسومًا مدرسية جديدة للمدارس الرسمية تتراوح بين ٥٠ و١٠٠ دولار لكل تلميذ، مما يزيد العبء على العائلات الأكثر فقراً التي غالبا ما يلجؤون الى المدرسة الرسمية لأنها أكثر تناسبًا مع إمكانياتهم المادية.

وعلى الرغم من عدم التوافق على مدى قانونيّة هذا القرار، يجمع الخبراء الذين استطلعت آراءهم "المفكرة القانونية" على أن القرار غير ملزم قانونيًا، حيث أنه ينظم حدود المساهمة

وليس قيمتها بشكل محدد، وهذه المساهمة تتطلب موافقة مجالس الأهل وهي بالتالي غير إلزامية. ومع ذلك، فإن عدم توضيح هذه النقطة أدى إلى تعرض الأهالي لضغوط من قبل بعض مديري المدارس الذين هددوا بعدم تسجيل الطلاب الذين لا يدفعون هذه المساهمة (شرّي، ٢٠٢٤). ولذلك، من المحتمل أن تؤدي مثل هذه الإجراءات إلى زيادة معدلات التسرب في المدارس الرسمية وانخفاض التسجيل بين العائلات ذات الدخل المحدود.

إضافةً إلى ذلك ووفقًا لنتائج الاستطلاع الذي أجريناه، فإن الأوضاع في المدارس الخاصة ليست أفضل؛ حيث أفاد الأهالي بأنهم شهدوا زيادات كبيرة في الرسوم المدرسية للعام الثالث على التوالي. هذه الزيادات المتواصلة قد دفعت المتوسط السنوي للرسوم المدرسية للطفل الواحد في المدارس الخاصة إلى ٣٩٦٤ دولار، بما في ذلك تكلفة النقل. في المقابل، بلغ متوسط دخل الأسرة الذي أبلغ عنه الأهالي هذا العام ٨٥٥ دولارًا، وهو تحسن ملحوظ مقارنة بـ ٤٦٣ دولارًا في العام الماضي (حمود، ٢٠٢٣)، ولكنه لا يزال غير كافٍ لتغطية تكاليف المعيشة والتعليم المرتفعة والمتزايدة سنويًا.

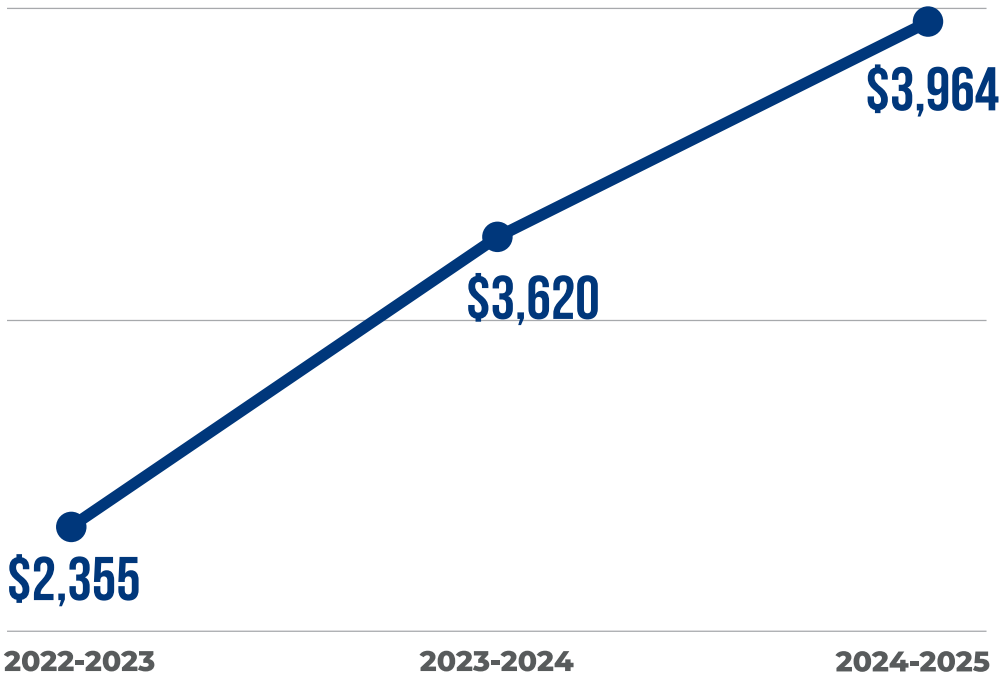

Figure ٢. متوسط القسط المدرسي السنوي وتكلفة النقل لطفل واحد في المدرسة الخاصة

ونتيجة لذلك، أفاد ٦٧٪ من الأهالي بأنهم دائمًا ما يواجهون صعوبة في دفع فواتيرهم ومصاريف المنزل، مما دفع ٦٥٪ إلى الاستدانة مؤخراً لتغطية نفقات المعيشة ودفع رسوم تعليم أطفالهم.

اما في المناطق المتأثرة بالعدوان الإسرائيلي، أبلغ ٢٤٪ من الأهالي انهم قد نزحوا من مناطقهم نتيجة العدوان المستمر، كما أفاد ٦٠٪ من الأهالي بأن العدوان كان له تأثير سلبي على تعليم أطفالهم. على سبيل المثال، في العام الدراسي السابق (٢٠٢٣/٢٠٢٤)، اضطر ١٠٪ من الأهالي إلى نقل طفلهم إلى مدرسة أخرى بسبب العدوان، بينما أفاد ١٤٪ بإغلاق مدرسة طفلهم وانتقالها الى اساليب التعلم عن بعد. بالإضافة إلى ذلك، أشار ٢٧٪ إلى أن مدرسة طفلهم أغلقت لفترة وجيزة ثم استأنفت الدراسة ممَا تسبب في المزيد من التعطيلات التعليمية. وعلاوة على ذلك، يعتقد ما يقرب من ثلث الأهالي (٢٩٪) أن العدوان المستمر أثر سلبًا على الأداء الأكاديمي لطفلهم.

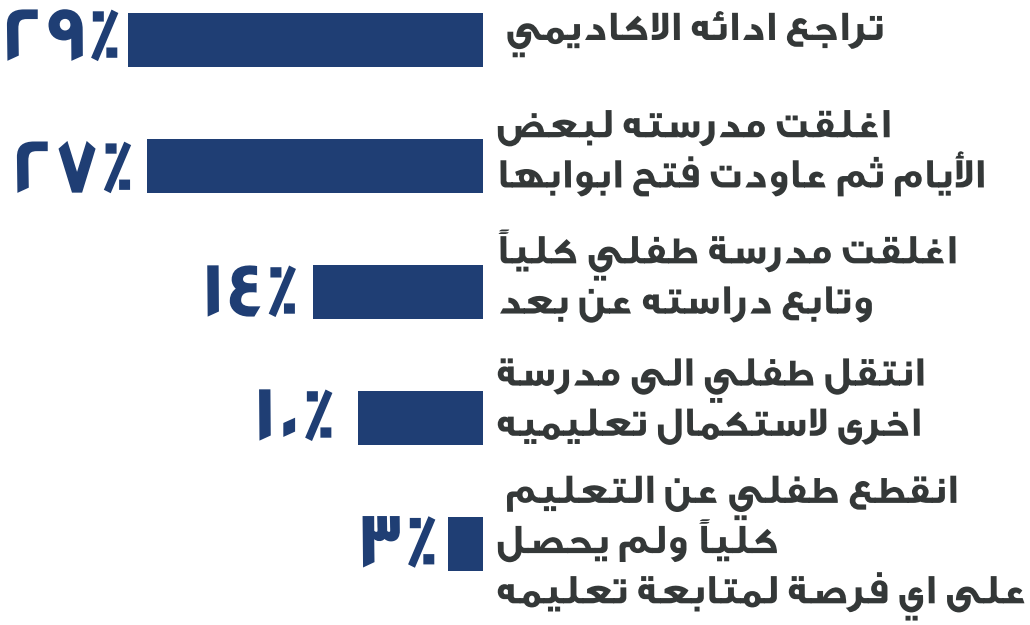

Figure ٣. أثر العدوان الاسرائيلي على الطلاب في العام الدراسي الماضي (٢٠٢٣/٢٠٢٤)

اما بالنسبة للعام الدراسي القادم، فقد أفاد ٢٢٪ من الأهالي بأنهم قد نقلوا طفلهم إلى مدرسة أخرى بسبب العدوان المستمر، كما أكد ١٣٪ بأن أطفالهم لن يلتحقوا بالعام الدراسي القادم. فضلاً عن ذلك، أشار ثلثا الأهالي (٦٦٪) بأن العدوان المستمر كان له تأثير سلبي على الحالة النفسية لأطفالهم.

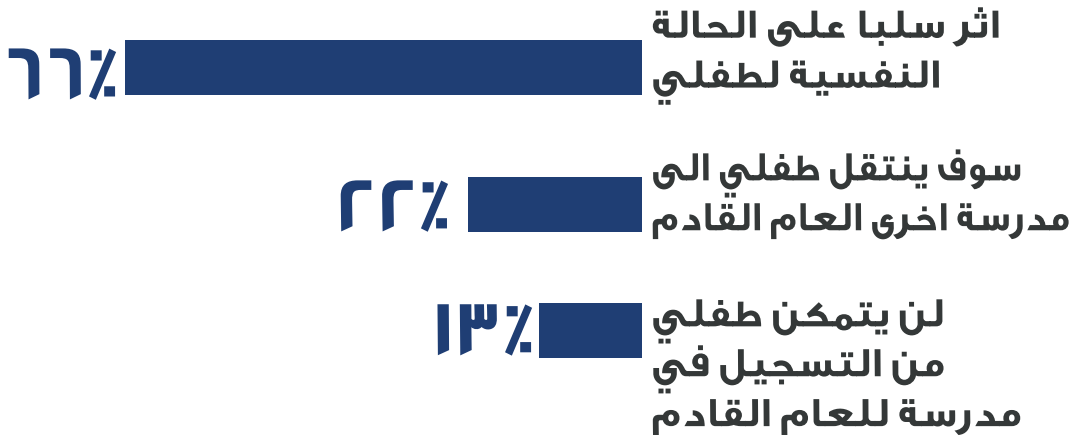

Figure ٤. أثر العدوان الاسرائيلي على الطلاب للعام الدراسي القادم (٢٠٢٤/٢٠٢٥)

وفي ظل هذه التحديات، فقط ٢٣٪ من الأهل واثقون بأن طفلهم سيتمكن من مواصلة تعليمه، بينما الأغلبية (٧٧٪) قلقون على مستقبل طفلهم الدراسي. علاوة على ذلك، أبلغ ١٠٪ من الأهالي أن لديهم طفل واحد على الأقل تحت سن ١٨ قد تسرب من المدرسة، وكانت الغالبية من الذكور (٦٧٪).

على ضوء هذه النتائج والتحديات المستمرة، من الضروري لصانعي السياسات التعليمية في لبنان اتخاذ عدة إجراءات سريعة وحاسمة لضمان وصول مختلف شرائح المجتمع الى تعليم ذي جودة. أولاً، يجب تنظيم الرسوم المدرسية الخاصة لضمان توافق الرسوم مع متوسط دخل الأسرة ومنع زيادات الأسعار غير المبررة. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري الحفاظ على مجانية التعليم الرسمي لضمان حق الأفراد في التعليم المجاني، خاصة للفئات الأكثر فقراً. وأخيرًا، من الضروري التدخل الاستراتيجي لتلبية الاحتياجات التعليمية للطلاب في المناطق المتأثرة بالعدوان الإسرائيلي أو أولئك الذين تم تهجيرهم بسببه، لضمان تلقيهم الدعم والموارد اللازمة لمواصلة تعليمهم دون مزيد من الانقطاع.

المراجع

حمود، م. (٢٠٢٣). أطفال لبنان في خطر فقدان عام دراسي آخر. مركز الدراسات اللبنانية.

شرّي، إ. (٢٠٢٤). وزير التربية يهدّد مجّانية التعليم: فرض ٥٠ دولارًا يعيق وصول الفقراء إلى التعليم. المفكرة القانونية.